

## مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر – دراسة استكشافية –

### *Harmonization the OutPuts of Higher Education To The Labor Market In Algeria - An Exploratory Study -*

الأستاذ ناصرالدين قريبي

جامعة وهران 2 - الجزائر

تصنيف JEL: J40، J40 تاريخ الاستلام: 2015/03/28، تاريخ قبول النشر: 2015/11/30

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح التعليم العالي في الجزائر في التأثير على تنمية الموارد البشرية ومدى مواءمة مخرجاته لسوق العمل، وخلصت الدراسة إلى أن بطالة فئة الجامعيين أكبر عدداً من بطالة الفئات الأخرى، فالبطالة بين فئة المتعلمين تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر، وبالتالي يجب على الجزائر أن تعمل على تطوير التعليم العالي بالتركيز على خصائص المناهج التعليمية وتقليص الفجوة القائمة بين التخصصات الجامعية وسوق العمل.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم العالي، سوق العمل، المناهج التعليمية، التخصصات الجامعية.

#### **Abstract:**

*The purpose of this study is to determine the degree of the success of higher education in Algeria in influencing the development of human resources and the degree of the harmonization of its outputs with the labor market, the study found that the unemployment rate for university category is more than other groups, the unemployment rate between the educated class is one of the most important challenges confronted by Algeria, which requires from Algeria to work on the development of higher education with a focus on the characteristics of the educational programs and reducing the gap between academic disciplines and the labor market.*

**Key words:** Higher Education, Labor Market, Educational Programs, Academic Disciplines.

لقد حظي التعليم العالي باهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائرية من خلال ارتفاع الإنفاق العام على التعليم العالي باعتبار الجامعات منارات للمعرفة تهدف إلى نشر العلم في كل مجتمع وشحذ آماله نحو التقدم والرقي، فلقد اعتمدت السياسة الجزائرية على مبدأ ديمقراطية التعليم و الذي تحقق عن طريق توسيع الجامعة الجزائرية والزيادة في عدد الطلبة حيث ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي منذ الاستقلال الى يومنا هذا، إلا أن الاهتمام بنظام التعليم العالي في الجزائر قد انحصر على نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق بدلا من الاهتمام بنوعية التعليم و مدى مواعته لسوق العمل، فتزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي الذي يعد القطاع الأساسي في التوظيف، وزيادة النمو الديمغرافي وتوسع الجزائر في التعليم العالي لأسباب اجتماعية وسياسية دون اعتبار للمعايير الاقتصادية، أدى ذلك إلى خلق مشاكل عديدة منها اختلال ما بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وطلب سوق العمل و تفاقم مشكلة البطالة، فمشكلة بطالة المتعلمين ناتجة في الأساس عن ارتفاع معدل النمو في عدد خريجي الجامعات بالمقارنة بمعدل نمو فرص العمل في سوق العمل التي تحتاج لمتعلمين. وبناءً على ذلك تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

**هل نجح التعليم العالي في الجزائر في إمداد سوق العمل المحلي بكوادر ملائمة لاحتياجات التنمية الاقتصادية؟**

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في معرفة أسباب تزايد معدلات البطالة بين الخريجين الجامعيين، فمشكلة بطالة خريجي الجامعات تتميز بأنها تمس فئة خاصة من المجتمع يحمل أفرادها مؤهلات عالية تؤهلهم للمشاركة في تطوير المجتمع وقيادة عمليات التغيير والتنمية، فمشكلة البطالة بين الخريجين الجامعيين في غابة الخطورة والأهمية وبالتالي كان لا بد من البحث عن أسبابها والنتائج التي تترتب عنها واقتراح حلول لمواجهةها والحد منها.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي:

- التعليم وسوق العمل (مقاربات نظرية)؛

- تطور التعليم العالي في الجزائر؛

- الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر؛

- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر؛

- الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وسبل تقليصها.

### 1- التعليم وسوق العمل (مقاربات نظرية)

نظريا وفي نظام اقتصادي تحرري، سوق العمل هي سوق حرة وتتكون من لقاء جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة، كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المؤسسات والقطاعات والأقاليم. حيث يتكون الطلب على العمل من فرص التوظيف والتشغيل التي توفرها مختلف القطاعات الإنتاجية ويتحكم فيه منطق البحث عن تحقيق الربح<sup>1</sup>. أما جانب العرض فيتكون من تدفق العديد من الفئات، التي يمكن حصرها في:

- الوافدين على سوق العمل لأول مرة من خريجي منظومات التربية والتعليم العالي، وتنفرع هذه الفئة إلى:

- خريجي منظومة التدريب المهني؛
- خريجي مؤسسات التعليم العالي، وخصوصية هذه الفئة كثرة الاختصاصات وتعدد مسالك التعليم التي تفضي إلى تنوع كبير في ملامح المتخرجين؛
- المتسربين من التلاميذ والطلبة الذين غادرو المنظومة التربوية والتعليمية دون الحصول على مؤهلات مهنية واضحة.

- المنقطعين عن العمل ممن سبق لهم أن اشتغلوا في السابق وهم قطاعا ممن لهم تجربة مهنية قد تكون هامة.

- أشخاص غير عاطلين عن العمل في حالة بحث على تغيير عملهم وتحسين أوضاعهم المهنية.

- أصحاب أفكار مشاريع في حالة بحث عن آليات مساعدة لبلورة مشاريعهم والممرور بها إلى طور التنفيذ.

ومن أهم خصائص هذه السوق:

- الحركية وعدم الاستقرار فهي تتأثر بصفة مباشرة بالوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي؛
  - الخضوع لقوانين خاصة تتداخل فيها مسائل لا علاقة لها بعوامل التوازن بين العرض والطلب مثل القيود المتعلقة بالأمن والهجرة؛
  - صعوبة التخطيط لجعل العرض يتناسب مع الطلب كمياً ونوعياً<sup>2</sup>.
- 2- تطور التعليم العالي في الجزائر

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (01): عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2000-2014).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد الطلبة	428641	488617	569903	616572	716500	815100	840600
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2014
عدد الطلبة	929100	1073200	1184700	1173700	1217900	1141661	1277000

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من (1962-2012) من الموقع: <https://www.mesrs.dz>، الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية من (1962-2011) من الموقع: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)، ومواقع أخرى.

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن عدد الطلبة المسجلين بلغ 428641 طالب خلال سنة 2000 وارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف ليبلغ أكثر من مليون ومائتا طالب سنة 2014.

وتضم الشبكة الجامعية الجزائرية واحد وتسعون مؤسسة تعليم عالي موزعة على كامل أنحاء البلاد (48 ولاية)، منها سبعة و أربعون جامعة وعشرة مراكز جامعية و تسع عشرة مدرسة وطنية عليا و خمس مدارس عليا وعشر مدارس تحضيرية، تشمل شبكة البحث العلمي أحد عشر مركز بحث وأربع وحدات بحث و ثلاث وكالات أبحاث بالإضافة إلى مختبرات بحوث عديدة. ويسهر على خدمة الطلبة 59 مديرية خدمات جامعية في حوالي 388 إقامة جامعية، يستفيد 75.5% منهم من المنح الجامعية و 39% من حق الإيواء. حيث بلغ عدد الطلبة المتخرجين 246400 طالب سنة 2011 وهم يتوزعون حسب التخصصات الآتية:

- تخصص العلوم الدقيقة والتكنولوجية: 49400 متخرج (20.05%)؛

- تخصص علوم الطبيعة وعلوم الأرض: 19200 متخرج (7.79%)؛

- تخصص العلوم الطبية بما فيها البيطرة: 6500 متخرج (2.64%)؛

- تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية: 171300 متخرج (69.52%)<sup>3</sup>.

و يتبين أن التعليم العالي في الجزائر يخرج أعدادا كبيرة في تخصصات العلوم الاجتماعية و الإنسانية (69.52%) تقف على هامش التنمية كونها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل، لأن السوق في حاجة ملحة إلى الفنيين و المهندسين و العمالة المهرة في التخصصات العلمية بشتى فروعها و مجالاتها، و من ثم وجب على الجامعة أن تعمل على توجيه الطلبة نحو مجالات التكوين حيث يعاني الاقتصاد الوطني أكبر نقص في الإطارات، واستحداث تخصصات علمية تكون مواكبة لاحتياجات التنمية و سوق العمل، فالجزائر تطبق سياسة الانفتاح في التخصصات التي تمثل أولوية لكنها لا تضع العوائق أمام التخصصات الأخرى لأنها هي أيضا تقدم إطارات ضرورية للاقتصاد، بالإضافة إلى كون سياسة التنمية تخلق حاجة متجددة إلى إطارات عليا<sup>4</sup>.

## 3- الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر

إن تنمية الموارد البشرية هي مفتاح مسايرة العصر وهي المؤدية إلى تكوين رأس المال البشري، فالإنفاق على العملية التعليمية يعتبر استثمارا في الانسان<sup>5</sup>، ويعتبر الإنفاق الحكومي المصدر الوحيد لتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر بهدف النهوض بالقطاع وزيادة إنتاجيته.

## 1.3- الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي:

يبين الجدول الموالي تطور ميزانية التسيير لهذا القطاع من سنة 2000 إلى غاية 2014.

الجدول (02): حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2014). الوحدة (د.ج)

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع	النسبة %
2000	965.328.164.000	38.580.667.000	4.00%
2001	836.294.176.000	43.591873.000	5.21%
2002	1.050.166.167.000	58.743.195.000	5.59%
2003	1.097.385.900.000	63.494.661.000	5.78%
2004	1.200.000.000.000	66.497.092.000	5.54%
2005	1.200.000.000.000	78.381.380.000	6.53%
2006	1.283.446.977.000	85.319.925.000	6.64%
2007	1.574.943.361.000	95.689.309.000	6.07%
2008	2.017.969.196.000	118.306.406.000	5.86%
2009	2.593.741.485.000	154.632.798.000	5.96%
2010	2.837.999.823.000	173.483.802.000	6.11%
2011	3.434.306.634.000	212.830.565.000	6.19%
2012	4.608.250.475.000	277.173.918.000	6.01%
2013	4.335.614.484.000	264.582.513.000	6.10%
2014	4.714.452.366.000	270.742.002.000	5.74%

المصدر: قوانين المالية الجزائرية من سنة 2000 إلى غاية 2014.

من خلال الجدول رقم (02) وعند مقارنة ميزانية تسيير التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة يتبين أن هناك مؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الدولة

الجزائرية من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر السنوات الأخيرة، حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لسنة 2014 ما يعادل 270.742.002.000 د.ج بنسبة تعادل 5.74% من ميزانية الدولة، مقارنة مع سنة 2000 والتي خصت لهذا القطاع ما يقارب 38.580.667.000 د.ج أي بنسبة 4% من ميزانية الدولة، وشهدت ميزانية قطاع التعليم العالي معدلات نمو موجبة خلال الفترة 2000 إلى غاية 2014، وتفسر هذه الزيادة المستمرة في الاعتمادات الموجهة إلى قطاع التعليم العالي إلى: ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع، ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات، ارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية، وارتفاع عدد المسجلين في الجامعات.

### 2.3- نصيب كل طالب من الإنفاق على قطاع التعليم العالي:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن ميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر في تطور مستمر، حيث تضاعفت بحوالي 7 مرات منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، وهذا ما يوضح اهتمام الدولة بقطاع التعليم العالي باعتباره منبع الكفاءات المؤهلة لتسيير الدولة ونلاحظ كذلك تطور عدد الطلبة المسجلين في هذا القطاع وأيضا نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة، حيث تضاعف نصيب الطالب من حصة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع منذ سنة 2000 من 90.007 د.ج ليصل إلى 212.014 د.ج سنة 2014، إلا أن الاهتمام بالإنفاق دون النظر إلى احتياجات المجتمع من التخصصات الفنية الأخرى أدى إلى زيادة أعداد الخريجين من ذوي المؤهلات عن الحد المطلوب للمجتمع وارتفاع معدلات البطالة، فالواقع يؤكد ارتفاع بطالة فئة الخريجين الجامعيين، وذلك لعدم وجود توازن بين مخرجات التعليم و طلب سوق العمل، حيث يلاحظ وجود فائض في بعض التخصصات وعجز في بعضها الآخر، حيث توجد فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الشباب من التعليم و التدريب وبين احتياجات سوق العمل ومتطلباته<sup>6</sup>.

الجدول (03): نصيب كل طالب من الانفاق على قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2000-2014). الوحدة (د.ج)

السنة	الاعتمادات المخصصة للقطاع	عدد الطلبة المسجلين	نصيب كل طالب د.ج.*
2000	38.580.667.000	428.641	90.007
2001	43.591873.000	488.617	89.215
2002	58.743.195.000	569.903	103.076
2003	63.494.661.000	616.572	102.980
2004	66.497.092.000	716.500	92.808
2005	78.381.380.000	815.100	96.162
2006	85.319.925.000	840.600	101.499
2007	95.689.309.000	929.100	102.991
2008	118.306.406.000	1073200	110237
2009	154.632.798.000	1.184.700	130525
2010	173.483.802.000	1.173.700	147.809
2011	212.830.565.000	1.217.900	174.752
2012	277.173.918.000	1.210.272	229.018
2013	264.582.513.000	1.141.661	231.752
2014	270.742.002.000	1.277.000	212.014

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قوانين المالية، الديوان الوطني للإحصاء، وزارة التعليم العالي.

\* إعداد الباحث بقسمة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي على العدد الإجمالي للطلبة المسجلين.

#### 4- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها في

الآتي:

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين 1.277.000 طالب سنة 2014؛

- قلة التأطير حيث قدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة سنة 2011 بـ: 40.140 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد (28.782 أستاذ مساعد) كما أن نسبة كبيرة من أساتذة

التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد<sup>7</sup>؛

- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع؛

- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق؛

- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير والتكوين؛

- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي؛

- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات<sup>8</sup>.

- و يمثل التحدي الأساسي الذي يواجه نظام التعليم في الجزائر في: توفير عرض مناسب من الخبرات و المهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل، و الحرص على الارتقاء بمستوى هذا العرض بصورة مستمرة؛ ضرورة دعم التزام مؤسسات المجتمع المختلفة بأهمية تطوير الموارد البشرية للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنتاجية و التوظيف؛ كيفية حل المشكلات الأكاديمية و الإدارية التي تواجه مؤسساتنا التعليمية؛ ضرورة تبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية ذات محتوى يتناسب مع طبيعة المراحل المقبلة و يركز على تنمية جوانب الإبداع لدى الطلبة مثل استخدام الوسائل الرقمية الحديثة؛ و كذا مشكلة توفير الخدمة التعليمية على نطاق واسع لعدد متزايد من المواطنين و في الوقت ذاته توفير مستوى مرتفع من التدريب و كذلك البحوث سواء على المستوى الجامعي أو الدراسات العليا، مثل الاستعانة بالتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد كبديل و أحيانا كمكمل للدراسة التقليدية على اعتبارهما وسيلة اقتصادية لنشر التعليم<sup>9</sup>. و الجزائر قطعت شوطا كبيرا في ذلك، حيث تم إدخال طرائق جديدة للتكوين و التعليم، تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، و يركز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية و التعليم الإلكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، و الدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN)، حيث يوجد حاليا سبعة و سبعون (77) مؤسسة معنية بالمشروع، و يعد مركز البحث العلمي و التقني (CERIST) النقطة المركزية في المشروع، أما بالنسبة للمحاضرات المرئية فهناك ثلاثة عشرة (13) موقع مرسل / مستقبل و أربعة و ستون (64) موقعا مستقبلا<sup>10</sup>.

ولتطوير التعليم والوصول الى ركب الدول المتقدمة فهناك ثلاثة توجهات استراتيجية يجب أن تتبعها الجزائر وتتمثل بالآتي:

- بناء رأس مال بشري راقي النوعية بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع؛ صياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية الاقتصادية؛ إقامة برنامج لتطوير التعليم للمواءمة بين التعليم والعمل<sup>11</sup>.

- بالإضافة إلى دور التكنولوجيا في تطوير التعليم من خلال الوسائط المتعددة، التكنولوجيا النقالة، الانترنت، ثورة الاتصالات<sup>12</sup>. وقطعت الجزائر شوطا كبيرا فيما يخص تكنولوجيا المعلومات حيث أصبحت الجزائر الآن تتفق لتطوير تكنولوجيات جديدة وخصوصا في مجال تقنية المعلومات والطاقات المتجددة وكذا الاهتمام بالجامعة نظرا لدورها في تعزيز المعرفة ببرامج وأنشطة البحث والتطوير (R&D)، حيث خصصت الحكومة الجزائرية لذلك غلafa ماليا يقدر ب 250 مليار د.ج لتطوير اقتصاد المعرفة ضمن برنامج الإنعاش الخماسي (2010-2014)<sup>13</sup>.

#### 5- الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وسبل تقليصها

إن بداية ظهور البطالة في صفوف الجامعيين كان بعد منتصف الثمانينات، فسعي الجزائر إلى اللحاق بركب البلدان المتقدمة وتحقيق التنمية التي قوامها الموارد البشرية ذات التأهيل العالي، أدى بها إلى تقديم خريجين لا تتطلبهم الحاجات وليسوا في المستوى المطلوب من الكفاءات والتأهيل والذي يدل على سوء العلاقة بين الجامعة وهياكل الاستخدام في الدولة، إذ شهدت الجامعة الجزائرية تكوين فائض كبير في الإطارات في مختلف التخصصات لا يحتاجها السوق.

#### 1.5- أسباب بطالة حملة الشهادات العليا

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن فئة البطالين قد بلغت 1214000 شخص في سبتمبر 2014 وبلغ معدل البطالة 10.6% مسجلا ارتفاعا قدره 0.8 نقطة مقارنة بأفريل 2014، وتتراوح ما بين 9.2% لدى الذكور و17.1% لدى الإناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها. حيث يرجع ارتفاع معدل

البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات و المعاهد العليا: فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة (2000-2013) و التي تراجعت من 21.4% سنة 2000 إلى 14.3% سنة 2013 و لتصل إلى عتبة 13% خلال أبريل 2014، و مسجلة ارتفاعا في أواخر سبتمبر من نفس السنة لتصل عتبة 16.4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس: 10.9% لدى الذكور و 22.1% لدى الإناث، كما سجلت نسبة مرتفعة كذلك لدى خريجي معاهد التكوين المهني والذي بلغ 0.8 نقطة ما بين أبريل و سبتمبر 2014 بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ 0.2 نقطة وبلغ معدل البطالة لدى الشباب ما بين سن 16 و 24 سنة معدل 25.2% أي ما يعادل شاب من ضمن أربعة<sup>14</sup>. ومن خلال الجدول رقم (04) الذي يوضح توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي يتبين لنا أن بطالة الشباب الجامعي أكبر من بطالة الفئات الأخرى، وقد شهدت هذه الفئة انخفاضا آخر بقيمة 15.4% مع نهاية سبتمبر 2014 بالمقارنة مع سنة 2013 من حيث مناصب الشغل التي تم خلقها، مع ارتفاع نسبتها بين الإناث أكثر من الذكور.

**الجدول (04): توزيع البطالة حسب الجنس و المستوى التعليمي خلال سنتي 2013 و 2014.**

*2014			2013			المستوى التعليمي
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
2.7	3.7	2.6	2.7	5.5	2.2	بدون تعليم (%)
7.0	8.2	6.9	6.7	9.7	6.4	تعليم ابتدائي (%)
12.0	16.1	11.3	11.1	17.3	10.4	تعليم متوسط (%)
9.7	15.0	8.3	9.7	16.0	7.9	تعليم ثانوي (%)
<b>15.4</b>	<b>21.8</b>	<b>9.9</b>	<b>14.0</b>	<b>19.2</b>	<b>9.4</b>	تعليم جامعي (%)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر:

- Office national des statistiques (ONS), Activité, Emploi et Chômage au 4<sup>ème</sup> trimestre 2013, Série N°653, Algérie, 2014, p.07.

- Office national des statistiques (ONS), Activité, Emploi et Chômage en septembre 2014, Série N°683, Algérie, Algérie, 2015, p.11.

\* إحصائيات إلى غاية سبتمبر 2014.

- لقد شهدت الفترة (2008-2012) نسبة بطالة بين الجامعيين بلغت 13.9% موزعة بنسبة 13.1% للذكور و14.5% للإناث<sup>15</sup>، حيث شهدت سنة 2008 لأول مرة تجاوز نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية نسبة البطالة لدى الفئات الأخرى، فهذه الحالة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وذلك للأسباب الثلاثة الآتية:
- أن التعليم العالي في الجزائر أصبح هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري دون أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي؛
- بطالة الخريجين من حملة الشهادات الجامعية تخلق صدمة لدى الفئات الأخرى من المجتمع، وتؤدي إلى عزوف الأطفال عن الدراسة؛
- بطالة الشباب الجامعي تؤثر سلبا على باقي الفئات الأخرى والذين يفضلون تخصيص وقتهم المتاح في العمل، الأمر الذي يحد من تراكم رأس المال البشري والذي يعد حسب لوكاسا محدد أساسي في زيادة النمو الاقتصادي (Lucas, 1990) <sup>16</sup>.
- إن بطالة فئة حملة الشهادات العليا تختلف عن بطالة الفئة غير المتعلمة في النوع وبعض الأسباب، فالسياسات المتعاقبة بينت هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات في:
- التوقف عن تعيين الخريجين؛ الانتقاء الصعب وعامل الخبرة؛
- عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف والذي أدى إلى تراجع عائد التعليم نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية<sup>17</sup>؛
- ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة؛
- تطبيق نظرية المتواجدين داخل المؤسسة-المتواجدين خارج المؤسسة (- Insiders Outsiders): فالبطالة في الجزائر ليست من أصل اقتصادي كلي (ضعف الاستثمار) فقط، ولكنها مرتبطة أساسا بفوارق التعديل (Adjustment) الموجودة بين عرض وطلب العمل بسبب الاحتكار والريع المهني القائم؛
- نسبة كبيرة من خريجي الجامعات في الجزائر يرفضون العمل في القطاع الخاص ويريدون العمل في القطاع الحكومي<sup>18</sup>.
- ومن هنا يمكن القول أن ضعف سوق العمل الناجم عن ضعف الاقتصاد الوطني هو سبب بطالة حملة الشهادات وليس التوسع الكمي لهذه الفئة، هذه هي أهم أسباب ظهور واستفحال ظاهرة بطالة حملة الشهادات العليا، فما هي نتائجها يا ترى؟

## 2.5- نتائج بطالة حملة الشهادات العليا

إن بطالة حملة الشهادات العليا تعد أخطر أنواع البطالة حسب اعتراف الكتاب الاقتصاديين، الباحثين الاجتماعيين وحتى أصحاب السلطة والقرار فلقد أدت الصدمة النفطية لسنة 1986 إلى تغير دور الدولة في تعيين الخريجين، وتغير شكل مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانيات بدلا من بطالة الأميين في السبعينات<sup>19</sup>. ومن أهم نتائج بطالة حملة الشهادات العليا تراجع مستوى الشهادات؛ عزوف أطفال المدارس عن مواصلة الدراسة والتي تعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعميم الجهل؛ اللجوء إلى استيراد اليد العاملة المؤهلة من الخارج<sup>20</sup>؛ هجرة كثيفة لحملة الشهادات نحو الخارج وهروب الأدمغة<sup>21</sup>. وعليه فالسياسات التعليمية المطبقة في الجزائر قاصرة عن تلبية احتياجات سوق العمل، ويظهر ذلك جليا في نقص المهارات وأيضا الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس العليا سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طالبا حقيقيا لسوق العمل ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدي (أساسي، إكمالي، ثانوي، جامعي)؛

- عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني وغياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية؛

- تطبيق أنماط تعليم مختلفة دون دراسة سوق العمل، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة وضعف الإدارة التعليمية. حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه<sup>22</sup>.

## 3.5- سبل تقليص الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

إن رفع تحدي المرحلة الحالية المتمثل في بحث سبل و آليات إدماج الموارد البشرية التي تضخها المؤسسات الجامعية سنويا في سوق العمل أصبح من أهم الأولويات التي تسعى إليها الجزائر، و خاصة مع وجود دفعات جامعية جديدة متتالية في حاجة إلى الاندماج في سوق العمل و التي تقدر بحوالي 240.000 متخرج جديد كل سنة<sup>23</sup>، الأمر الذي يعتبر تحديا حقيقيا ينبغي التفكير بجديفة في التكفل به والوصول إلى تقارب بين سوق العمل وخريجي الجامعات من خلال جعل سياسة التكوين مندمجة مع سوق العمل، وذلك

"بتشجيع المبادرة المقاولاتية لدى الشباب" لتجسيد أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة في إطار تدعيم مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المسطرة من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي<sup>24</sup>، حيث قامت الجزائر باتخاذ جملة من التدابير وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل<sup>25</sup>. والمنظومة الجامعية تتجه بحزم نحو إتاحة المناخ المؤهل لإدماج الخريجين في عالم البحث العلمي والمهني على السواء، و أصبحت فرق البحث العلمي على مستوى الجامعة تراعي لدى قيامها بإعداد العروض التكوينية بالجامعة البعد المعرفي للطالب وتأخذ في الحسبان البعد المهني عقب التخرج، وإبرام اتفاقات شراكة مع مؤسسات جامعية أجنبية وترقية المخابر والمكتبات الجامعية، وتعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني. حيث ترمي الاستراتيجية الراهنة لوزارة العمل إلى معالجة البطالة معالجة فعالة، باعتبار أن بلادنا تتوفر على عدد هام من الجامعيين يقدر بحوالي 240.000 حامل شهادة جامعية يضافون سنويا إلى سوق العمل وهم في تزايد مستمر. ومنذ سنة 1998 خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا ومرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل وتحسين المعارف خلال فترة الإدماج.

هذه الامتيازات تقع كلها على عاتق الدولة ويمكن استكمالها بدعم لفائدة المستخدمين من خلال عقد عمل مدعم لتشجيع توظيف حاملي الشهادات<sup>26</sup>، وفي هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، وذلك بموجب الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للتوظيف العمومية<sup>27</sup>، وقد أثمرت هذه البرامج نتائج مميزة في مجال توفير فرص العمل اللائقة، فارتفع عدد مناصب العمل في سنة 2014 إلى 10.239.000 شخص في القطاع العام والخاص<sup>28</sup>.

**الخاتمة:** خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن بطالة فئة الجامعيين هي أكبر عدداً من بطالة فئة غير الجامعيين، وكان من نتائج ذلك بروز ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة؛
- إن ضعف سوق الشغل الناجم عن ضعف الاقتصاد الوطني هو أهم سبب لتزايد نسبة البطالة بين صفوف المتعلمين وأن أخطر سبب هو تطبيق نظرية المتواجدين داخل

- المؤسسة-المتواجدين خارج المؤسسة من طرف بعض مسؤولي المؤسسات العمومية الذين يمنعون صاحب الشهادة من الحصول على منصب شغل خوفا من فقدان مناصبهم؛
- إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين يدل على أن سياسات التنمية في الجزائر متحيزة لغير المتعلمين، بالإضافة إلى مشكلة عدم التوازن بين أنواع التعليم والاحتياجات الاقتصادية و عدم التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي بحيث أصبح النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة، فالتعليم في الجزائر ركز على جانب العرض بمعنى أنه أفرز خريجين لا يحتاج إليهم سوق العمل، ونتج عن ذلك بطالة خريجي الجامعات ونقص تشغيلهم و بصفة خاصة بين المتخصصين في الآداب و العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية التي تعتمد في توظيفها على المؤسسات العمومية. وعلى ضوء ذلك يمكن اقتراح التوصيات الآتية:
- العمل على تطوير التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته بالتركيز على خصائص المناهج التعليمية ومدى ملاءمتها لمتطلبات العصر وسوق العمل حاضرا ومستقبلا وربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي؛
- إعادة النظر في سياسة التكوين وهذا لن يتجسد إلا بتعزيز منظومة المدارس العليا في شتى التخصصات؛
- العمل على التركيز على الاستثمار المنتج القادر على إحداث فرص عمل إنتاجية حقيقية عبر تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه؛
- تبني سياسة إعادة تأهيل العمالة وفقا للمتطلبات الحديثة وبأساليب علمية؛
- التشجيع على الإنتاج الطلابي داخل الجامعة عن طريق إقامة معارض تجارية لفائدة الطلبة المنتجين لعرض منتجاتهم بهدف تنمية روح المقاولاتية والعمل الحر لهذه الفئة من المجتمع.

## الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> إبراهيم التومي، دور التوجيه والإرشاد المهني في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية لمخططي التشغيل، منظمة العمل العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، يومي 6 - 7 ديسمبر 2009، ص 03.
- <sup>2</sup> ناصرالدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، الإنفاق على التعليم في الجزائر ودوره في تراكم رأس المال البشري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني بجامعة أحمد دراية بأدرار حول اقتصاديات التعليم بين العائد والتكلفة، يومي 08 و 09 أبريل 2015، الجزائر، ص ص 03-04.
- <sup>3</sup> *Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, 50 années au service du développement (1962-2012), Algérie, p. 47.*
- <sup>4</sup> مراد بن أشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 14.
- <sup>5</sup> عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 82.
- <sup>6</sup> مهدي ستردون، إشكالية انتقال رأس المال البشري العربي البيني في ظل إمكانات التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010، ص 114.
- <sup>7</sup> *Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, 50 années au service du développement (1962-2012), ibid., P. 56.*
- <sup>8</sup> نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الرهانات وأساليب التطوير، الجزائر، أبريل 2008، متاح على الموقع: [www.hoggar.org](http://www.hoggar.org)، اطلع عليه بتاريخ 09 فيفري 2015.
- <sup>9</sup> يوسف حمد الإبراهيم، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 108-110.
- <sup>10</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من الموقع: <https://www.mesrs.dz> اطلع عليه بتاريخ: 09 فيفري 2015.
- <sup>11</sup> محمد عواد الزيات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 268.
- <sup>12</sup> جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 157-158.
- <sup>13</sup> ناصرالدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 115.

<sup>14</sup> Office national des statistiques (ONS), *Activité, Emploi et Chômage en septembre 2014*, Série N°683, Algérie, 2015, p.18.

<sup>15</sup> Office national des statistiques (ONS), *Enquête emploi auprès des ménages 2013*, Collection statistique N°185, Série S : Statistiques Sociales, Algérie, 2013, P. 129.

<sup>16</sup> محمد ادريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه غير منشور في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص 213-214.

<sup>17</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص ص 255-256.

<sup>18</sup> مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990.1991.1992.1993، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 142-143.

<sup>19</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سابق، ص 265.

<sup>20</sup> مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مرجع سابق، ص ص 145-146.

<sup>21</sup> جلول مقاتل، أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014، ص 77.

<sup>22</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سابق، ص ص 256-257.

<sup>23</sup> Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, *50 années au service du développement (1962-2012)*, *ibid.*, P. 47.

<sup>24</sup> خالد تعزيبت، جامعيون بحاجة إلى الاندماج في سوق العمل، جريدة الشعب بتاريخ 2008/11/23، من الموقع: <http://www.djazairress.com/echchaab/2660> اطلع عليه بتاريخ: 09 فيفري 2015.

<sup>25</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سابق، ص 271.

<sup>26</sup> خالد تعزيبت، جامعيون بحاجة إلى الاندماج في سوق العمل، مرجع سابق.

<sup>27</sup> وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، ملف صحفي، مارس 2008، ص 08.

<sup>28</sup> Office national des statistiques (ONS), *Activité, Emploi et Chômage en septembre 2014*, Série N°683, *ibid.*, p. 17.